بكل الحب

نجوى عويس

الضمان الاجتماعى.. وحق المواطن

> الضمان الاجتماعى اصطلاح شامل يستخدم فى كل دول العالم للتعبير عن جميع النظم التى تقوم على أساس تحصيل اشتراكات مقدما، وتلك التى تعتمد فى تمويلها على الدولة مباشرة

اعتمدت منظمة العمل الدولية فى عام ٢٠١٢ التوصية رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٢ والتى استهلتها بتأكيد« أن الضمان الاجتماعى حق من حقوق الإنسان، ويمثل ضرورة اقتصادية واجتماعية لتحقيق التنمية والتقدم، إلى جانب تعزيز العمالة، وهو أداة مهمة للحد من شدة الفقر وعدم المساواة والأمن الاجتماعى، ولتعزيز تكافوء الفرص والمساواة بين الجنسين، ولدعم إنتقال العمالة من قطاع العمالة غير المنتظمة إلى العمالة المنتظمة.. كما أكدت المنظمة على أن الضمان الاجتماعى إستثمار فى الأشخاص، يمكنهم من التكيف مع التغيرات فى الاقتصاد وفى سوق العمل.. وأن نظم الضمان الاجتماعى تعمل آليا على تحسين الأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية وتحفيز الطلب الكلى على السلع والخدمات فى أوقات الأزمات وما بعدها.. وتساعد على دعم عملية الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة«.. أهدى هذه المعلومة وما تتضمنه من معلومات هامة وأهداف يجب أن تكون محاور للدراسة فى إطار رؤية قومية لتطوير نظم الضمان الاجتماعى فى مصر إلى لجنة إعداد القانون الجديد للتأمينات.. وفى هذا المجال أود أن أوضح للقارىء العزيز أن الضمان الاجتماعى اصطلاح شامل يستخدم فى كل دول العالم للتعبير عن جميع النظم التى تقوم على أساس تحصيل اشتراكات مقدما، وتلك التى تعتمد فى تمويلها على الدولة مباشرة، ويدخل فى ذلك جميع الخدمات والمساعدات أو المزايا التى تقدم للمحتاجين أو المستحقين لها فى الحالات الموجبة لتقديمها.. ويستخدم هذا الاصطلاح فى الدول العربية مرادفا لمعنى التأمينات الاجتماعية..وفى مصر كانت هناك محاولة عام ١٩٤٧ لإنشاء نظام شامل للضمان الاجتماعى يتضمن كلا من أحكام التأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية.. وأعدت وزارة الشئون الاجتماعية مشروع قانون بهذا الشأن.. غير أن هذا المشروع لم يؤخذ به فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية، حيث كان يرى البعض استحالة تطبيقه من الناحية الاقتصادية والفنية..وبقى الجزء الذى يتعلق بالمساعدات العامة كنظام يمول من ميزانية الدولة..وصدر به قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ أطلق عليه قانون الضمان الاجتماعى..ومازال يستخدم حتى الآن معبرا عن القانون الذى ينظم المساعدات العامة التى تمولها ميزانية الدولة.. وهو تعبير بالكل عن الجزء.. ومن منبرى هذا أرجو أن تهتم الدكتورة غادة والى وزيرة التضامن الاجتماعى بتصحيح ما يستخدم من اصطلاحات يساء فهمها لدى جمهور المتعاملين من العامة ومن الباحثين.. وفى إطار توصيات منظمة العمل الدولية حول الضمان الاجتماعى كحق من حقوق الإنسان نظم المركز العربى للتأمينات الاجتماعية وإدارة الحماية الاجتماعية التابع لمنظمة العمل العربية بالتعاون مع اتحاد العمال المتقاعدين العرب فى النصف الأول من شهر ديسمبر الجارى ندوة فى القاهرة حول أرضيات الحماية الاجتماعية للعمال المتقاعدين العرب.. وقد ساهم الأستاذ الدكتور سامى نجيب خبير التأمين الاستشارى المصرى وأستاذ التأمين بالجامعات المصرية بورقة عمل عن النموذج المقترح لأرضيات الحماية الاجتماعية للعمال المتقاعدين العرب تضمنت المجالات والأهداف، واستراتيجيات متابعة التدرج فى تطبيق الضمان الاجتماعى والتحسين المستمر للحقوق التقاعدية، وترتيبات الحماية الاجتماعية وتغطيتها وإعاناتها لكبار السن، وصور عملية للحماية الاجتماعية للمتقاعدين، وأخيرا آفاق نموذجية لتطوير وتفعيل أرضيات الحماية الاجتماعية للمتقاعدين. وقد أكد الدكتور سامى نجيب على أن تشمل المجالات الوطنية للحماية الاجتماعية مختلف الضمانات الأساسية لتحقيق الضمان الاجتماعى والتى تكفل الحدود الدنيا لجميع المحتاجين وتوفير الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، وضمان الدخل الأساسى الذى يتيح الحصول الفعال على السلع والخدمات الضرورية..وللحديث بقية.

nagwaewies@hotmail.com